أزمة المشاركة السياسية بالمغرب

الباحث كريم رصمي
باحث بسلك الدكتوراه بالكلية متعددة التخصصات بالناظور
المغرب

مقدمة

لقد ظهر مفهوم المشاركة السياسية في بداية القرن التاسع عشر، توازيا مع ظهور وعي جديد يهتم بمراقبة السلطة السياسية والمجال العام، لهذا سيتم اعتماد المشاركة السياسية كشكل من أشكال تقييم العمل السياسي والحكم على مشروعية أي نظام سياسي وهذا ما تحدث عنه رواد علماء السياسة من قبيل مونتسكيو ودي توكفيل وجون ستوارت ميل بحيث ركزوا على مكانة المواطن الفاعل. لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ظهرت مجموعة من المقاربات الجديدة أهمها المقاربة الأنجلوسكسونية التي ظهر معها ما يسمى بالمواطن السلبي الذي أصبح يقدم على انه ذلك المواطن الغير مهتم بأمور السياسة ولا يملك إرادة المشاركة.

وقد عرفت نهاية السبعينات ظهور أزمة مفهوم المشاركة السياسية التقليدية، إذ عرفت هذه المرحلة ظهور أشكال جديدة للمشاركة السياسية تمثلت في هيمنة المطالب الاجتماعية لمرحلة ما بعد السياسي.

لقد عرف معجم العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية على أنها اشتراك المواطنين في مناقشة الأمور بطريقة مباشرة في نشاط جماعات منظمة ومستقرة تدل على ارتفاع مكانة الفرد[1]. بينما يعرفها جوزيف ناي وسيدني فيربا على أنها الأنشطة التي تهدف التأثير في اختيار الحكام ومهامهم التي يؤدونها والتأثير في بعض القرارات السلطوية. كما يعرفها السيد يسن بأنها الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يساهم الفرد عن طريقها باختيار حكامهم وفي صنع السياسات العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر[2]. كما يرى الباحث فيليب براو أن المشاركة السياسية هي جميع الأنشطة الفردية والجماعية التي تعطي للمحكومين تأثيرا على أداء النظام السياسي. كما يمكن تعريف المشاركة السياسية على أنها تمكين الشعب من ممارسة السلطة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية باعتبار أن أي أسلوب غير هذا يعتبر أسلوب غير ديمقراطي[3].

كما تشير المشاركة السياسية أيضا إلى أنشطة الجماهير في السياسة، كالتصويت في الانتخابات والمساعدة في الحملة الانتخابية ودعم المرشح ماديا وتقديم الملتمسات والتظاهر. كما عرفها صامويل هنتنجتون وجون نيلسون بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا منظما أو عفويا متواصلا أو متقطعا سلميا أو عنيفا ...[4]

وللحديث عن المشاركة السياسية يجب الوقوف على أنواعها، فيمكن ان نتحدث عن **المشاركة السياسية التقليدية** والتي تعتبر مجموعة من الأنشطة السياسية التي تجري في إطار قانوني دون التشكيك في شرعية النظام (التصويت، المشاركة في الحملات الانتخابية...) ونجد أيضا **مشاركة سياسية غير تقليدية** وهي عبارة عن جميع أشكال المشاركة الاحتجاجية والتي تشكك في شرعية النظام السياسي (مظاهرات، إضراب ....).

عموما، يمكن اعتبار المشاركة السياسية بأنها الانخراط في العملية السياسية قصد التأثير فيها وهي السمة المميزة للدولة الحديثة، بحيث أن نسبة المشاركة السياسية هي التي تميز الدولة الحديثة عن الدولة التقليدية، وهي علامة من علامة التحديث فحسب هنتغتون كلما زاد مستوى التطوير والتحديث كلما زادت نسبة المشاركة السياسية[5].

فمن خلال ما سبق، أي واقع للمشاركة السياسية بالمغرب؟ وإلى أي حد يمكن الحديث عن أزمة المشاركة السياسية بالمغرب؟

ومن أجل تبسيط هذه الإشكالية سنعمل على تبسيط واقع المشاركة السياسية بالمغرب على ان نتطرق بعده إلى الأزمة وعواملها.

الفقرة الأولى: اليات المشاركة السياسية

ان التطبيق الأمثل للمشاركة السياسية يستوجب توفر مجموعة من الاليات والوسائل التي تسهل العملية ومن بين اهم هذه الأليات نجد الأحزاب السياسية وجماعات الضغط

أولا: الأحزاب السياسية

لقد نالت الأحزاب السياسية مكانة هامة في الصراع السياسي باعتبارها أهم وسيلة للمشاركة السياسية، ومنه أصبحت الديمقراطية والأحزاب أمران متلازمان ولا يفترقان فلا ديمقراطية بدون أحزاب سياسية ولا أحزاب سياسية بدون ديمقراطية.

أ- ماهية الأحزاب السياسية

بالرغم من تعدد تعريفات الأحزاب السياسية، فنجد أن أهم دارسيها لم يعترفوا بوجود جدوى لتعريف الحزب السياسي فالكاتب الفرنسي الشهير دوفرجيه في كتابه الشهير "الأحزاب السياسية" الذي صدر في 1951 لم يقدم تعريفا واضحا للحزب السياسي[6]، لكن نجد الإيطالي جيوفاني سارتوري بالرغم من اقتناعه بعدم جدوى تعريف الحزب السياسي إلا أنه ارتأى بأن التطورات المعاصرة تحتم إعطاء تعريف للحزب باعتباره إطار سياسي يجمع جماعة من الناس توحدت تصوراتهم و أعمالهم من أجل فكرة ما أو هدف ما بدافع السيطرة على السلطة عبر اختيار ممثلين لممارسة السياسة العامة و للتحكم و التأثير على أنشطة الحكومة[7].

لقد عرف كونتيستان بنيامين الأحزاب باعتبارها مجموعة من الأشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية وهذا نفسه ما ذهب إليه الفقيه جلينيك[8]، هذا التعريف نظر إلى الحزب من وجهة نظر عقائديو وأيديلوجية، بينما هناك تعريف أخر يضيف عنصر التنظيم إلى تعريف الحزب السياسي فقد عرف الفقيه "كلسن" الحزب السياسي في كتابه الديمقراطية بانها تنظيمات تضم عددا من الأشخاص يعتنقون فكر سياسي موحد والتي تعمل على ضمان تأثيرهم الفعال على إدارة شؤون السياسية للدولة. وهذا العنصر فضله أيضا الفقيه دوفرجيه بحيث يرى أن الأحزاب السياسية لا تعرف ببرامجها أو بطبقة إتباعها أكثر مما تعرف بطبقة تنظيماتها[9].

كما نجد من الفقهاء والباحثين من يربط الحزب السياسي بالديمقراطية، فحسب المفكر "موازي استروغورسكي" فالحزب السياسي جاء نتيجة الأخذ بالنظام الديمقراطي. وغالبا ما أميل إلى هذا التوجه بحيث انه لا يمكن تصور وجود أحزاب سياسية في ظل غياب الديمقراطية، كما ان قيام الديمقراطية الحقة تستلزم حضور الأحزاب السياسية، فكلا العنصرين يكملان بعضهما البعض. وسنكتفي بهذا القدر من التعريفات ونرى كيف نظر دستور 2011 إلى الأحزاب السياسية.

وتجدر الإشارة إلى أن دستور 2011 لم يعرف مؤسسة الحزب السياسي إذ اكتفى في الفصل 7 بذكر الوظائف المخولة للحزب المحددة في تأطير المواطنين والمواطنات وتكوينهم السياسي، وتعزيز انخراطهم في الحياة الوطنية. وفي تدبير الشأن العام وتساهم في التعبير عن إرادة الناخبين، والمشاركة في ممارسة السلطة، على أساس التعددية والتناوب بالوسائل الديمقراطية وفي نطاق المؤسسات الدستورية.

بينما نجد أن القانون التنظيمي المتعلق بالأحزاب السياسية قد عرف الحزب السياسي في الفقرة الأولى من مادته الثانية باعتباره تنظيم سياسي دائم، يتمتع بالشخصية الاعتبارية ويؤسس طبقا للقانون بمقتضى اتفاق بين أشخاص ذاتيين ستمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ويتقاسمون نفس المبادئ ويسعون إلى تحقيق نفس الأهداف[10].

وكي لا نغفل أن هناك من تحدث عن ضرورة توفر مجموعة من الشروط في الحزب السياسي، فبرأي "لابالمبارا" و "فينر" فالحزب لا يوجد إلا إذا توافرت في الشروط التالية: تنظيم دائم، ووجود إرادة واعية للوصول إلى السلطة، ووجود برامج ثابتة يدافع عنها أعضاء الحزب ويطلع عليها الجمهور[11].

ب- تصنيف الأحزاب السياسية

في النظام الديمقراطي الذي يجسد التمثيل السياسي تكون للأحزاب السياسية أهداف وقيم ومذاهب وهياكل تنظيمية مختلفة وغيرها، وتعتبر هذه العناصر هي معايير تصنيف الأحزاب السياسية.

1- التصنيف التنظيمي: أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير: وهنا يحضر تصنيف موريس دوفرجيه الذي قسم الأحزاب إلى أحزاب أطر والتي تشمل على طبقات اجتماعية تتميز بقوتها ونفوذها الاجتماعي والاقتصادي وتأثيرها، بالإضافة إلى أحزاب جماهير التي تتكون من مختلف مكونات المجتمع ولا تتطلب نفوذا اجتماعيا او اقتصاديا. ثم أضاف تصنيفاً آخر عام 1976م، وهو الأحزاب الجامدة والأحزاب المرنة. فالشكل الأول صارم على الأعضاء، في حين الشكل الثاني يؤكد على حرية أعضاء الحزب. فيمنح الأعضاء حرية التعبير عن آرائهم بشكل مستقل والتصويت على أساس آرائهم الخاصة[12].

2- التصنيف الأيديلوجي: فتصنف الأحزاب بناءا على العقيدة الأيديلوجية بحيث يتموقع الحزب إما يمينا أو يسارا. فتنقسم الأحزاب السياسية إلى أحزاب ليبرالية غالباً تكون ذات توجهات يمينية محافظة، كما هو الحال في النظم الغربية، وأحزاب ذات أيديولوجية ماركسية أو اشتراكية ذات توجهات يسارية وثورية في الغالب، وهناك أحزاب سياسية ذات ايدلوجية دينية.

كما يمكن تصنيف الأحزاب من حيث العدد فنجد دول تتبنى نظام الحزب الوحيد، أو الثنائية الحزبية أو التعددية الحزبية

فبالنسبة لنظام الحزب الوحيد فقد ظهر في بداية القرن العشرين مع الثورة الشيوعية ومع الأنظمة الفاشية. وانتشر في دول العالم الثالث ودول المعسكر الشرقي. فهنا الحزب الوحيد هو الذي يهيمن على الممارسة السياسية وتهيمن عليه أقلية أو رجل واحد وتعبر عن موقف ديكتاتوري بحيث تؤدي إلى أقصاء كل من يخالفه وتهيمن على الحكم لعقود دون منح فرصة للتداول على الحكم، وفي المغرب يعتبر دستور 2011 نظام الحزب الوحيد نظاما غير مشروع.

هنا يحضر نقيضه أو نقيضيه وهما نظام الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية.

فالثنائية الحزبية تسود في الدول الأنجلوسكسونية التي تعتمد تعددية حزبية مع هيمنة حزبين كبيرين يتناوبان للسيطرة على السلطة كما هو الشأن للولايات المتحدة الأمريكية (الحزبان الديمقراطي والجمهوري) وفي بريطانيا (حزب العمال وحزب المحافظين) إلى جانب مجموعة أخرى من الأحزاب. فالناخب يختار أحد الحزبين لقيادة الحكومة بينما الاخر يقود المعارضة أو ما يسمى بحكومة الظل[13].

بينما التعددية الحزبية والتي تعني وجود أكثر من حزب متقاربة في القوى وتعمل على أن تمنع حصول إحداها على أكثرية نيابية، ودائما ما تعمل على تحقيق تحالفات لممارسة الحكم ويعتبر هذا الشكل أحد مقومات الديمقراطية وأداة لتكريس وضمان مبدأ التداول على الحكم.

في نظري ان نظام الثنائية الحزبية أفضل تجسيد للمفهوم الديمقراطي. حيث يضمن استقرار حكومي ومعارضة قوية مجابهة للحكومة، فالثنائية الحزبية ضمانة للاستقرار السياسي.

ثانيا: المجموعات الضاغطة

جماعات الضغط أو جماعات المصالح هي نوع من الجماعات التي يلجأ إلو تكوينها أو الانضمام إليها بعض المجموعات أو أفراد المجتمع بهدف التأثير على السياسات العامة بشأن موضوع ما او قضية ما[14]. ونجد أن هناك مجموعة من التعريفات لمجموعات الضغط فهناك من يرى أنها تلك المجموعات التي تمارس ضغطا ذو طابع سياسي ويمارس على المسؤولين السياسيين عن طريق وضع استراتيجية وهيأة للتأثير على السلطة. فوجود جماعات الضغط هو تعبير عن وجود حاجيات ومصالح. كما أن هذه الجماعات لها خصائص محددة من قبيل ان لها بعض التنظيم كما ان لها اهداف غير محايدة كما تتميز بالاستقلالية بحيث يفترض أن لا تكون تابعة أو مسيرة

أ- تصنيف مجموعات الضغط

لقد تعددت مجموعات الضغط مما يضعنا في موقف مستحيل لتصنيفها كلها، وعليه سيتم تصنيف أهم مجموعات الضغط

1- المنظمات المهنية: وهذه المنظمات تهدف إلى تمثيل المصالح الخاصة لمجموعة من الناس تمارس نفس العمل أو النشاط. وتطال مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشمل جميع المهن الخاصة والعامة[15].

وقد كرس دستور 2011 في الفصل الثامن الدور الثامن للتمثيليات والتي تنص على مساهمة المنظمات النقابية للإجراء والغرف المهنية والمنظمات المهنية للمشغلين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها.

2- المجموعات المدافعة من المصالح المعنوية: وهنا نتحدث عن المنظمات التي تدافع عن مصالح معنوية مثل المنظمات النسوية والطلابية وقدماء المحاربين. بالإضافة إلى الجماعات الدينية.

فالجماعات الضاغطة باختلاف تصنيفاتها تتدخل في الشأن السياسي حتى يصل بعضها إلى التحول إلى أحزاب سياسية (تحول الحركات الإسلامية من جماعات ضغط إلى أحزاب سياسية) بل قد تتسلق هرم السلطة بشكل مباشر.

ب- وسائل عمل جماعات الضغط

تعتمد جماعات الضغط على مجموعة من الأساليب للحصول على أهدافها وأول هذه الأساليب هو الاقناع، فتسعى إلى اقناع السلطات المعنية بعدالة مطالبها عن طريق تقديم أدلة وبراهين معقولة ومنطقية أو ما يسمى بأفضل نصيحة[16]. وتعتمد على وسائل الإعلام أيضا من أجل الضغط على الحكومات وذلك عن طريق تجييش الرأي العام بواسطة تزويده بمجموعة من المعطيات الجديدة (دور صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عندما كشفت عن فضيحة واترغيت التي أدت إلى استقالة الرئيس نيكسون). ولا يمكن أن ننكر مدى تأثير وسائل الاعلام في الأنظمة الديمقراطية حتى أصبحوا يلقبون بالسلطة الرابعة، كما أن وسائل الاعلام لها دور هام في التأثير على الناخبين من خلال توجيه الرأي العام نحو مجموعة من الناخبين وبرامجهم.

ومن بين الوسائل المعتمدة أيضا نجد التهديد العلني والذي تلجأ إليها مجموعات الضغط من أجل انتزاع قرار يهمها. ويبقى النواب البرلمانيين هم الأكثر تأثرا بهكذا أسلوب الذي يمكن أن يؤدي إلى حرمانهم من الفوز في الانتخابات.

ونجد أيضا أسلوب العمل الخفي، وهنا نتحدث عن العلاقات الخاصة مع أصحاب القرار. كما يمكن اعتماد أسلوب التشاور والنصح.

كل هذه الوسائل يمكن أن تؤثر في الرأي العام. فقد تلجأ جماعات الضغط إلى الدعاية العلنية من خلال الصحف أو أجهزة الاعلام. كما يمكن اللجوء إلى الاضراب لخلق صعوبات للحكومة وبالتالي الضغط على الحكومة لتقديم تنازلات[17].

الفقرة الثانية: معيقات المشاركة السياسية

كما رأينا سابقا أن أهمية المشاركة السياسية ضرورة حتمية لبلوغ أسمى مراتب التقدم والديمقراطية ومواكبة التحديث الذي أصبح العالم يعيشه، وذلك بإعطاء المواطنين مكانة تليق بهم ويتم الاخذ بعين الاعتبار آرائهم ومواقفهم. لكن بالرغم مما سبق إلا أن المشاركة السياسية بالمغرب تعاني من بعض المشاكل التي تحد منها كتأثير النسق السياسي وتدني الأداء السياسي كلها أسباب تعمق من أزمة المشاركة السياسية بالمغرب

أولا– تأثير النسق السياسي

يرى تالكوت بارسنزأن وظيفة النسق السياسي هو تنظيم وتحريك الموارد الضرورية لتحقيق غاية الجماعات الخاصة. فكل نسق يهدف إلى الاستمرارية والتأقلم مع متطلبات المحيط وذلك بتحويل المطالب إلى قرارات وأفعال سياسية[18]. وهذا ما يؤثر على طبيعة مشاركة أفراد المجتمع في صناعة القرار السياسي.

ولفهم النسق السياسي المغربي وتأثيره على المشاركة السياسية. يجب الحديث عن هيمنة المؤسسة الملكية على صناعة القرار السياسي بالمغرب ما يجعلها هي صاحبة الرأي الأول والأخير في هذا الصدد. وهذا الامر مرتبط بالمكانة الدينية للمؤسسة الملكية باعتبار الملك أميرا للمؤمنين وتجد سندها في الفصل 41 من الدستور المغربي. فلقب امير المؤمنين ليس لقبا تشريفيا فقط، بل تثير وظيفة قيادية وسلطة مطلقة وعلى المؤمنين طاعته وعدم مخالفته. وهذا ما يجعل من المؤسسة الملكية تتفوق على الجميع

ومن أهم مظاهر تفوق الملكية نجد:

- احتكار السلطة التأسيسية الفرعية: بحيث احتكرت المؤسسة الملكية دائما المبادرة الدستورية معتبرة كل ما يرتبط بالدستور مجالا خاصا، حتى عند انفتاح المؤسسة الملكية على بعض الهيئات أو الافراد يكون باعتبارهم مطالبين أو خبراء وليس شركاء دستوريين19. وبالرغم من منح دستور 2011 هذه المبادرة إلى رئيس الحكومة المنبثق من صناديق الاقتراع إلا أنها تبقى مقيدة بعرضها امام المجلس الوزاري المترأس من طرف جلالة الملك
- توفر الملك على صلاحيات فوق دستورية: فبالعودة إلى الفصل 42 الذي يظهر في قرائته الأولى أن فصل يحدد اختصاصات للملك باعتباره رئيس دولة بمعنى فصل له صيغة وظيفية. الا ان هذا الفصل يمنح الملك سلطا فوق دستورية. بحيث يحكم من خلال ثلاث حقول، حقل دستوري وحقل سياسي وحقل ديني. وكما أن وصف الملك بالضامن لدوام الدولة واستمرارها يعني تمكين الملك بصلاحيات استثنائية. فيمكن للملك التدخل متى شعر أن هناك ما يخل بالسير العادي للمؤسسات.

- هيمنة الملكية على المجال المحفوظ: خاصة المجال الداخلي والخارجي فنجد أن الملك هو الذي يعين وزيري الداخلية والخارجية وحتى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. فهذه المناصب الحساسة لا يمكن للشعب اختيار عن طريق صناديق الاقتراع من يسيرهم.
- نجاوز المؤسسة الملكية لصلاحيات رئاسة الحكومة: فكون الملك هو من يعين وهو من يعفي أعضاء الحكومة، فصلاحية الاقتراح التي يتمتع بها رئيس الحكومة غير الزامية للملك وحتى الاستشارة عند الاعفاء لا يوجد ما يجعل منها ملزمة لجلالة الملك.
- رئاسة المجلس الوزاري الذي يعتبر معبرا مهما لعدد من القضايا التي تعتبر من صلاحيات رئيس الحكومة من قبيل مبادرة تعديل الدستور وحل مجلس النواب واقتراح التعيين في وظائف مدنية، فالمجلس الوزاري يعطي للملك إمكانية التحكم في مسار الحكومة.

ثانيا – تدني الأداء السياسي

لقد عجزت الأحزاب السياسية في تشكيل البديل الأيديولوجي والسياسي الذي يمكن أن يؤثر في النسق الحزبي والسياسي، فالأحزاب تتكيف مع الواقع أكثر من كونها تقدم حلول تغيير. فتحولت الأحزاب إلى قنوات لتقديم ثقافة مخزنية[20] بدل تأدية دورها المتمثل في تأطير المواطنين سياسيا ونشر ثقافة سياسية قوامها مبادئ الديمقراطية.

وهذا يظهر أيضا في التنظيمات الحزبية، فبطلت اليات التعامل الديمقراطي الحزبي بين الأعضاء، وغابت معه النقد الذاتي والتعبير عن الرأي المخالف والانتخاب الحلا، وغابت ثقافة تشبيب الأحزاب وتجديد النخب[21]

فبدل أن تقوم الأحزاب بتشجيع المشاركة السياسية عن طريق أدائها لأدوارها. فقامت بتحييد الجماهير ووضعت هوة بينهم وبين صانع القرارات السياسية. فأصبح قادة هذه الأحزاب يعملون كل ما بوسعهم لتملق السلطة والتقرب منها ونيل رضاها وعطفها. مما جعل المواطن يفقد أهم قناة للتعبير عتن مشاركته في تدبير الشأن العام وأضحت المشاركة السياسية في أزمة بسبب تواجد تنظيمات حزبية غير قادرة على لعب دور الوساطة السياسية وتوعية المواطنين وبالتالي تدني في الوعي السياسي لدى اغلبية المواطنين.

ان الوعي السياسي يمثل حلقة مهمة وأساسية في تحقيق مشاركة سياسية حقيقية. فلا يمكن الفصل بين المشاركة السياسية والوعي السياسي. فعدم دراية المواطن بما يجري حوله في الحياة السياسية وعدم قدرته في المفاضلة بين البرامج المتصارعة والصراع السياسي الدائر يولد انعزالا سياسيا.

ان اشراك المواطن في العمل السياسي ورسم السياسات يعتبر ضرورة أخلاقية وواجب اجتماعي قصد إعادة الوعي بالذات وأهمية الفرد في علاقته بالجماعة. لمن سيطرة السلطة المركزية على الحياة السياسية والاجتماعية أدت الى منع ظهور فاعلين سياسيين مستقلين عنها، فهذا أدى الى تبني نهج سلطوي يهدف الى تقوية السيطرة على الهيئات والأحزاب السياسية.

هذا ما يؤدي إلى ازدراء المشاركة السياسية، فأضحى المواطن ينئى بنفسه عن كل ما له علاقة بالسياسة ويتبنى اللامبالاة بمنطق أنه لا يهتم لما يحصل ورأيه لا يغير بالواقع شيئا. فأصبح الفرد فاقد للثقة في الممارسة السياسية ومقتنع بعدم جدواها وأهميتها. فيرى ان المشاركة السياسية لن تغنيه عن جوع ولن تؤمنه من خوف فلماذا يشغل نفسه بمشاركة غير ذات جدوى سوى تكريس الوضع القائم[22].

خاتمة

ان أزمة المشاركة السياسية، باعتبارها هي أفضل تعبير عن ديمقراطية الأنظمة السياسية ناتج عن طبيعة النظام السياسي الذي يعطي للملكية بالمغرب مكانة الصدارة والهيمنة على المشهد السياسي وهي المتحكمة في مسار القرار السياسي فلا يمكن الحديث عن قرار سياسي بدون لمسة ملكية. هذه الهيمنة جعلت المواطنين لا يؤمنون بقيمة المشاركة السياسية لاعتبارهم أن المؤسسة الملكية تنوب عنهم وتدافع عن مصالح وتحدد أولوياتهم. لذلك لا يلجؤون إلى المشاركة السياسية بطريقة مباشرة.

بالإضافة إلى عجز الأحزاب السياسية في تقديم حلول وبدائل منطقية وأيضا فشلهم في تأدية أدوارهم التي لا تظهر سوى كل خمس سنوات ابان الحملات الانتخابية. لتبقى الأحزاب السياسية ظاهرة صوتية فقط.

هذه الازمة التي عرفتها المشاركة السياسية أنتجت لنا لامبالاة سياسية وأدت إلى ظهور العزوف السياسي والامتناع عن التصويت كنتائج مباشرة لفشل العمل السياسي بالمغرب.

الهوامش:

[1] إلياس ميسوم وباعلي وسعيد وحمان، "التأصيل النظري للمشاركة السياسية"، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، العدد 1، الطبعة 1، وهران، يناير 2022، ص85

[2] السيد يسن، "الثورة والتغير الاجتماعي"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 15، 1977، ص50

[3] إلياس ميسوم، نفس المرجع

[4] تامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في استراتيجيات دراسة السلطة، دار مجدلاوي، عمان، 2004، ص 181

[5] «Samuel Huntington "Political Development and Political Decay" Summary», **Our Politics**, 2016. At: https://bit.ly/3irOEoz

[6] نبيل الأندلوسي، المشاركة السياسية بالمغرب مقاربة للثابت والمتحول في التنشئة السياسية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2015/2014، ص 23

[7] نبيل الأندلوسي، نفس المرجع

[8] أحمد حضراني، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، مكتبة زكيوي إخوان، مكناس، 2021، ص 457

[9] أحمد حضراني، تفس المرجع

[10] محمد أتركين، معجم الدستور المغربي، دار النشر المعاصر، القنيطرة، يناير 2021، ص79

[11] أحمد حضراني، مرجع سابق، ص461

[12] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، 2014، ص 71-74

[13] أحمد الحضراني، مرجع سابق، ص 470

[14] نبيل الأندلوسي، مرجع سابق، ص 62

[15] أحمد حضراني، مرجع سابق، ص 480

[16] ماجد الحموي، "الجماعة الضاغطة"، مقال منشور في https://arab-ency.com.sy/ency/details/2475/7، تاريخ الاطلاع: 2023/10/25

[17] حمد حضراني، مرجع سابق، ص 493-494

[18] محمد ظريف، " النسق السياسي المغربي المعاصر: مقاربة سوسيوسياسية"، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ص 11

[19] محمد باسك منار، "المشهد السياسي في المغرب"، دراسات في سياقات ومالات ما بعد دستور 2011، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2018، ص 20

[20] محمد شقير، "الديمقراطية الحزبية بالمغرب بين الزعامة والتكريس القانوني"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2003، ص 126

[21] محمد شقير، مرجع سابق، ص 127

[22] نبيل الأندلسي، العزوف السياسي بالمغرب، طوب بريس، الرباط، الطبعة الأولى،2016، ص 155